

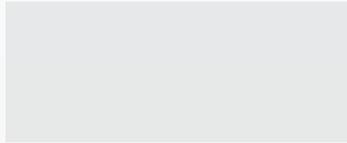
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر  
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University



# نافذة مركز ابن خلدون على السياسة

أكتوبر 2021

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز  
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية



# المحتوى



مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Ibn Khaldun Center for Humanities and Social Sciences

## نافذة مركز ابن خلدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:

ibnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم  
المعضلة الأمنيّة

نظريات  
نظرية السلام  
الديمقراطي

قراءة  
التطبيع مع نظام الأسد  
في سوريا

دراسات  
"تهديدات إيران قد تقوّي  
العلاقات بين أذربيجان  
وإسرائيل"

## المعضلة الأمنية

يُنسب مصطلح المعضلة الأمنية إلى عالم السياسة الأمريكي جون هيرز (John Herz) عام 1950، لكنَّ المؤرخ البريطاني هربرت بترفيلد (Herbert Butterfield) كان قد تحدّث عن المضمون في وقت سابق، أي عام 1949. وتُعرّف المعضلة الأمنية بأنّها الحالة التي تتسبّب فيها الإجراءات التي تتخذها دولة ما بهدف تأمين نفسها، وتؤدي إلى ردود فعل من دول أخرى، تكون نتيجة تعريضها للخطر، بدلاً من الهدف الأساسي الذي يمكن تأمين نفسها. ويعدُّ بعض الخبراء والباحثين في العلاقات الدولية أن المعضلة الأمنية هي المصدر الأساسي للصراع بين الدول، خاصة إذا ما انطلقنا من فرضية الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وأن على كل دولة أن تتخذ الإجراءات التي تحميها. ويعتقد هؤلاء أن الهدف الأساسي للدول هو: تحقيق أكبر قدر من الأمن لنفسها. ومع ذلك، فإن الاعتماد على إجراءات؛ مثل شراء المزيد من الأسلحة، والتقنيات العسكرية؛ لحماية النفس، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، بحيث تصبح الدولة أقل أمنًا، وأكثر عرضة للمخاطر.

بمعنى آخر، قد تقوم الدولة (أ) بشراء الأسلحة، وزيادة قوتها، بهدف حماية نفسها من أي مخاطر خارجية تهددها، لكن الدولة (ب) قد تنظر إلى مجهود الدولة (أ) في هذه الحالة على أنه مراكمة لعناصر القوة، ليس بغرض دفاعي، وإنما هجومي، وأن الدولة (أ) قد تستخدم هذه القوة في مرحلة ما لتهديد الدولة (ب). ولذلك تلجأ الدولة (ب) في هذه الحالة إلى تقوية نفسها، واتخاذ إجراءات مضادة لحماية أمنها من الدولة (أ)، التي كانت تقصد هي الأخرى حماية نفسها، وذلك إمّا لتحقيق توازن، أو لشن هجوم استباقي، فتنشأ بذلك معضلة أمنية؛ إذ يتخذ الطرفان مزيدًا من الإجراءات التي من المفترض أن تكون لحماية الذات، لكن سرعان ما يتحوّل الأمر إلى سباق تسلح و/أو تهديد، يضعف من أمنهما، وقد يؤدي إلى حرب في نهاية المطاف (نتائج عكسية).

ولذلك فإن المعضلة الأمنية قد تبدأ بخطوات لحماية الذات، ولكنّها قد تتحوّل إلى حلقة مفرغة من سباق التسلح، بحجة تحقيق التوازن مع الطرف الآخر، مما يخلق مشكلة أمنية تقلل من أمن الطرفين، أو تتحوّل إلى حرب استباقية لمنع الطرف الآخر من زيادة قوّته؛ فيؤول الأمر إلى خلاف ما مُصّد به في البداية.

وبعكس الافتراض الذي ينطلق من أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي السبب في إيجاد المعضلة الأمنية، يجادل آخرون بأن موقف بعض الدول ذات طموح تغيير (Revisionist) هو الذي يؤدي إلى هذه المعضلة. فالدول التي تميل إلى الحفاظ على الستاتيكو (Status quo) أو الوضع الراهن تسعى لتحقيق أقصى قدر من الأمن في جميع الأحوال، ولكن القوى التغييرية تسعى لتعظيم قوتها، وهذا ما يؤدي إلى المعضلة الأمنية في نهاية المطاف.

## نظرية السلام الديمقراطي

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على فرضية أن الدول الديمقراطية لا تقاوم بعضها، أو بالأحرى لا تشن هجوماً على بعضها البعض. وترجع هذه الفرضية في أصولها إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، في كتابه عن مشروع السلام المستدام عام 1795. تصوّر كانط إمكانية إنشاء "منطقة سلام" تضم الدول ذات الطابع الجمهوري. وعلى الرغم من أن كانط عدّ الديمقراطية، بشكل صريح، نوعاً من الطغيان والديكتاتورية، إلا أن العلماء المعاصرين يزعمون أن تعريف كانط للجمهورية يؤكد على الطبيعة التمثيلية للحكومة الجمهورية، ويتوافق مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية الحالي.

ويشير البعض كذلك إلى إسهامات الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في نظرية "السلام الديمقراطي"، حينما أعلن في رسالة الحرب إلى الكونجرس عام 1917 أن هدف الولايات المتحدة جعل العالم "أمنًا للديمقراطية". ولذلك، يُعرف السلام الديمقراطي بالسلام الليبرالي، أو الكانطي أيضًا. مع الإشارة إلى أن نظرية السلام الديمقراطي لا تزعم أن الديمقراطيات أكثر سلمية من الدول غير الديمقراطية، وإنما لا تقاوم بعضها البعض، وبين التفسيرين اختلاف بين؛ فالأول جدلي، في حين أن الثاني أقرب إلى الواقعية.

## التطبيع مع نظام الأسد في سوريا

في 3 أكتوبر 2021، تلقى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني اتصالاً من بشار الأسد، يُعدُّ هذا الاتصال الأول من نوعه منذ 10 سنوات. ووفقاً للبيان الصادر عن الديوان الملكي الأردني، فقد بحث الجانبان "العلاقات بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيز التعاون بينهما." وأكد الملك، خلال الاتصال، "دعم الأردن لجهود الحفاظ على سيادة سوريا، واستقرارها، ووحدة أراضيها وشعبها".

وقد سبقت هذه الخطوة اتصالاتٍ على مستوياتٍ متعددة بين البلدين، لا سيما في شهر سبتمبر، حيث زار وزير النفط والثروة المعدنية السوري بسام طعمة الأردن، واتفق مع وزراء الطاقة الأردني، ومصر، ولبنان على خارطة طريق لنقل الغاز المصري بَرًا إلى لبنان. كما أجرى وزير الدفاع السوري علي أيوب مباحثاتٍ أيضًا الشهر الماضي في عمان مع نظيره الأردني، تناولت أمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، وتهريب المخدرات. وبحث وفدٌ من نظام الأسد، يتألف من أربعة وزراء، هم: وزراء الاقتصاد والتجارة، والموارد المائية، والزراعة والإصلاح الزراعي، والكهرباء مع نظرائهم الأردنيين، حول سبل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين.

ويُعدُّ الملك الأردني من أوائل الذين نصحوا بشار الأسد بالرحيل عن السلطة، عند اندلاع الثورة السورية، كما استقبلت عمّان اللاجئين السوريين، ودعمت المعارضة السورية، ولذلك يُعدُّ الموقف الحالي كاستدارة باتجاه التطبيع الرسمي مع نظام بشار الأسد، ويُعتَقَد أنَّها ترتبط بعاملين أساسيين؛ الأوَّل وضع الأردن السياسي والاقتصادي من جهة، وعلاقته مع الولايات المتحدة وارتباطها بالتوازنات الإقليمية والدولية من جهة أخرى. ولأنَّ الأردن يعتمد بشكل أساسي على السياحة والتجارة والخدمات، تُعدُّ البوابة السورية رثته الاقتصادية، وهو يتطلع إلى الاستفادة من حركة المرور التي كانت ترفد الخزينة الأردنية بعائدات مالية كبيرة. بالإضافة إلى عائدات مرور خطوط الغاز والكهرباء إلى لبنان عن طريق سوريا.

أمَّا فيها يتعلَّق بالولايات المتحدة، فيُعتَقَد أنه ما كان بإمكان الأردن الإقدام على هذه الخطوة لولا وجود ضوءٍ أخضر أمريكي. ويُلاحَظ أنه إن كان بالإمكان فهم تبريرات الموقف الأردني من الزاوية الاقتصادية، إلا أن موقف الولايات المتحدة غير مفهوم، في ظل وجود عقوبات ضد نظام الأسد. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة تستخدم العقوبات كأداة مساومة، وليس كموقف مبدئي، أو كغاية للعقاب، يصبح من الأسهل تفسير الموقف الأمريكي.

هناك من يرى أن الخطوة الأردنية جزء من جهود تطبيع أكبر، سبقته إليها دول خليجية (الإمارات والبحرين)، وأن إدارة بايدن تدفع بهذا الاتجاه بحجة اختبار سلوك الأسد، ولكن بنية تسهيل التفاوض مع إيران حول الملف النووي العالق، والتوصل إلى تفاهات مع روسيا. وبغض النظر عما إذا كان هذا التفسير دقيقًا، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن اعتراض واشنطن كان بإمكانه إقفال الباب على أي جهود تطبيع مع نظام الأسد، لو لم تكن هي راضية بذلك.



## "تهديدات إيران قد تقوّي العلاقات بين أذربيجان وإسرائيل"

نشر معهد الشرق الأوسط في واشنطن تحليلًا في 14 أكتوبر 2021، كتبه مير جوادنفر (Meir Javedanfar) تحت عنوان: "تهديدات إيران قد تقوّي العلاقات بين أذربيجان وإسرائيل". يأتي هذا التحليل في وقتٍ تزايد فيه التوتر بين إيران وأذربيجان بشكل غير مسبوق مؤخرًا، بسبب مخاوف يرى الكاتب أن الطرفين يعانيان منها بشكل حقيقي. ووفقًا لمير، فإن العلاقات الإيرانية-الأذربيجانية تمر بوضعية صعبة في الأونة الأخيرة، لكن طريقة تعاطي إيران مع هذه المخاوف أدّت إلى تفاقمها، إذ كان بإمكان إيران أن تتعامل مع الوضع من خلال القنوات الدبلوماسية، أو حتى ممثل خامنئي في أذربيجان، لكنها فضّلت الاعتماد على استعراض القوة بدلًا من ذلك. أجرى الجيش الإيراني والحرس الثوري مناورات عسكرية على حدود أذربيجان، وحذّر قائد القوات البرية للحرس الثوري الإيراني أذربيجان أن طهران "لن تتسامح مع جيرانها الذين يقعون تحت تأثير دول أطراف ثالثة [أي إسرائيل]"، ومثله فعل المرشد الأعلى عندما أشار إلى أن "أولئك الذين يحفرون حفرة لإخوانهم سيكفون أول من يسقط فيها". وبحسب الكاتب، فإن تصريحات خامنئي تجاه أذربيجان كان المقصود بها إسرائيل، لكن من المحتمل أن يكون قد قصد تركيا أيضًا.

ويشير مير إلى أن سلوك إيران قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تدفع أذربيجان إلى تعزيز تعاونها العسكري مع إسرائيل بشكل أوثق، لافئًا أن السياسات الإيرانية هي التي أدّت دورًا مهمًا في نهاية المطاف؛ لدفع أذربيجان العلمانية ذات الغالبية الشيعية باتجاه إسرائيل، لا سيما بعد أن حاول النظام الإيراني زيادة نفوذه في أذربيجان بعد استقلالها، من خلال إيفاد الطلاب الدينيين الأذريين والمبشرين الدينيين المدربين، من إيران إلى أذربيجان، وإنشاء محطات تلفازية تبث برامج دينية، وبرامج معادية للعلمانية، والغرب، والحكومة الأذربيجانية.

ويعدّ دعم إيران لأرمينيا أحد الأسباب الإضافية للخلاف، لا سيما دعم طهران لأرمينيا خلال الحرب الأولى على إقليم ناغورنو كاراباخ، حيث قدمت إيران مساعدات غذائية واقتصادية إليها. وبعد الحرب، واصلت إيران التجارة مع أرمينيا بشكل سمح للمناطق التي احتلتها أرمينيا بالبقاء تحت سيطرتها. وقد أثار هذا الأمر، بالتحديد، غضب القيادة الأذربيجانية.

ولموازنة ما اعتبرته القيادة الأذربيجانية دعمًا إيرانيًا لأرمينيا، عزّزت أذربيجان علاقاتها مع إسرائيل، في حين كانت تتطلع كذلك إلى أهداف أخرى، من بينها: شراء أسلحة إسرائيلية متطورة، وتعزيز موقفها في واشنطن، من خلال اللوبي الإسرائيلي هناك؛ لأنها ترغب في موازنة نفوذ روسيا على أذربيجان، من خلال علاقاتها، وتحقيق التوازن في العلاقة مع روسيا. وأخيرًا تعزيز البُعد الاقتصادي، حيث إن أذربيجان تحوّلت إلى واحد من أكبر مصدري النفط إلى إسرائيل.

وقد عزّزت أفعال كل طرف من مخاوف الآخر في النهاية، لكن أذربيجان أصغر عسكريًا واقتصاديًا من إيران، وعلاقتها مع إسرائيل جاءت بفعل شعورها بالتهديد من النظام الإيراني. وبينما تريد إيران من أذربيجان أن تبتعد عن إسرائيل، فإن استعراض إيران قوتها، مؤخرًا، يدفع أذربيجان بالاتجاه المعاكس، نحو إسرائيل.